بـلاغ

على إثر صدور منشور السيد رئيس الحكومة رقم 09/2019 بتاريخ 25 يونيو 2019 القاضي بتمديد الإجراءات المقررة في إطار الحوار الاجتماعي لفائدة موظفي الدولة والجماعات الترابية لتشمل مستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، التزم المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بحسن تطبيقه وتنزيل مقتضياته بجودة ودقة.

وقد عملت الإدارة على توفير الاعتمادات الكافية للأداء ووجهت في حينه الملف الذي يضم جميع القوائم والوثائق والمستندات الى الخازن المكلف بالأداء لدى المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بما في ذلك تلك التي تحمل الامر بالأداء. وبعد معاينتها من طرف الخازن المكلف بالأداء سجل بعض الملاحظات، التي اثارها للآمر بالصرف بغرض تسويتها.

وبعد استشارة مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الادارة بهذا الخصوص ومن اجل التسريع بتمكين المستخدمين من مستحقاتهم واستجابة لطلب الخازن المكلف بالأداء، كلف المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مكتب للدراسات مختص في تدقيق الحسابات، ليقوم بعملية التدقيق والتمحيص في الوثائق ملاءمة جدول الأرقام الاستدلالية للأجور المعمول به منذ تأسيس المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مع الجدول العام للأرقام الاستدلالية للأجور بالوظيفة العمومية. وقد استغرقت هذه العملية 10 أشهر نظرا لطبيعة العمل المعقد والدقيق الذي يجب القيام به.

وبعد انتهاء عمل مكتب الدراسات وتقديمه لنتائج تقييم العملية بالتوافق مع الخازن المكلف بالأداء، تمت عملية الأداء وتسوية المستحقات حسب كل وضعية وكل السلاليم المعنية بكل دقة ومسؤولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمستخدمين الذين يرغبون في الاستفسار حول مستحقاتهم المتعلقة بالزيادة في الأجور موضوع هذا البلاغ، توجيه طلباتهم تحت إشراف السيدات والسادة المدراء الجهويين والمركزيين، وستتولى مديرية الموارد البشرية والدعم إعطاء التوضيحات اللازمة في هذا الشأن.

Office National du Conseil Agricole
DRHS